

عن استدلالات القرظي جواز الضارب زيد  
 عن جانب المصنف على موافقة بعض النحويين  
 وكذا ان يجعل كل واحدة منها إشارة الى مسألة  
 على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد  
 بمعنى قوله وضعف الواجب المائة المحبان وبقوله  
 انه ضعف كطف الجود عن اللام على المحاي  
 به المضاف اليه صفة مصدرية باللام الانية  
 العطف يصير مثل الضارب زيد كما وفت  
 وانما الحكم عليه بالامتناع بل بالضعف انه  
 قد تجمل في المعطوف بالاعتجال في المعطوف  
 ويجوز ان يدفع ما فيه من توهم ثابته المصان  
 على المطلوب على تقدير الاول وارجاع كل  
 من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهرة  
 ويصلح الرد على القرظي الاستدلال بهما و  
 لا يضاف موصوف الى صفة مع بقا المعنى

المعاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل معنى  
 التركيب الوصفي والاضافي بمعنى آخر القوم  
 احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يعنى  
 صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع  
 بمعنى المسجد الجامع وجره وتطيفة بمعنى تطيفة  
 جرد خلافا للوقوفين فان مسجد الجامع وجره  
 بمعنى المسجد الجامع وجره وتطيفة بمعنى تطيفة  
 جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو  
 قوله ولا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد  
 الجامع وجانب العربي وصلوة الاولى وقبله  
 الجمعا فان في كل واحد من هذه التركيبين  
 موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد  
 والعربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة  
 والجمعا صفة القبلة وقد اضيف اليها موصوفها  
 واجيب بان مثل هذه التركيب تناولت مسجد

المعاد